الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.31

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
7 April 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تالاس ..... (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات (تابع)

(و) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

المخطط العام لتجديد مباني المقر (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-02294 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات (تابع) (A/68/102/Add.1)

١ - **الرئيس:** وجّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمين العام (A/68/102/Add.1) التي أبلغ فيها الجمعية العامة باستقالة السيدة سوزان ماكلورغ (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد كازوو واتانابي (اليابان) من لجنة الاشتراكات، وطلب إلى الجمعية العامة أن تعيِّن شخصين لملء المنصبين الشاغرين خلال الفترة المتبقية من فترة عضوية كل منهما التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢ - وأوضح أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رشّحت السيد إدوارد فارِس لملء الشاغر الناشئ عن استقالة السيدة ماكلورغ، وأن مجموعة دول غرب أوروبا ودول أخرى أيدت ترشيحه. وقال إن حكومة اليابان رشحت السيد شيجيكي سومي لملء الشاغر الناشئ عن استقالة السيد واتانابي، وإن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ أيدت ترشيحه. واعتبر الرئيس أن اللجنة تود أن توصي بتعيين هذين المرشحين بالتزكية.

٣ - وأُوصي بالتزكية بتعيين السيد فارس (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد سومي (اليابان) في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في تاريخ تعيين الجمعية العامة وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتبدأ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بالنسبة للمرشحين تباعا.

(و) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة (تابع) (A/68/106/Add.2)

٤ - **الرئيس:** وجه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمين العام (A/68/106/Add.2) التي أشار فيها إلى مقرري الجمعية العامة ٤١٢/٦٨ ألف وباء، اللذين قررت فيهما الجمعية، بناء على توصية من اللجنة الخامسة، تعيين عضوين في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، لملء شاغرين من الشواغر الثلاثة المتبقية. وأبلغ الأمين العام الجمعية العامة أيضا بأن حكومة شيلي قد رشحت السيدة باتريشيا أرياغادا لملء الشاغر المتبقي في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة عضوية تبدأ في تاريخ تعيين الجمعية العامة لها وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد أيدت مجموعة دول منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ترشيحها. واعتبر الرئيس أن اللجنة تود أن توصي بتعيين هذه المرشحة بالتزكية.

٥ - وأُوصي بالتزكية بتعيين السيدة أرياغادا (شيلي) في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة عضوية تبدأ في تاريخ تعيين الجمعية العامة لها وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

المخطط العام لتجديد مباني المقر (تابع) (A/68/352/Add.2 و A/68/352/Add.2 و A/68/797)

٦ - **السيد تاكاسو** (اليابان) (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال في إطار عرض تقرير الأمين العام المستكمَل عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/68/352/Add.2) إنه رغم تأخر أشغال البناء بسبب الطقس، فإن الأشغال تسير حسب الجدول الزمني المحدد بالنسبة للأولوية القصوى للمشروع وهي إكمال مبنى الجمعية العامة بحلول أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤. أما المنطقتان الرئيسيتان الأخريان اللتان تجري الأشغال فيهما حاليا فهما

الطوابق السفلية والتعزيزات المتصلة بالأمن في الجادة الأولى، وتشمل هذه الأشغال بناء خط من الأعمدة الحمائية ومبنى جديد لتفتيش الزوار. ولم تبدأ أعمال التجديد في المدخلين الواقعين على الشارعين ٤٢ و ٤٨ بسبب مشاكل متعلقة بالحصول على رخصة من المدينة المضيفة. وأوضح أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام مواصلة التفاعل مع المدينة المضيفة بغية إيجاد حل للشواغل الأمنية. وللأسف، لم يتم إيجاد حل حتى الآن، ويثير قرب مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي من المخرج المؤدي إلى طريق فرانكلين ديلانو روزفلت المطل على النهر الشرقي (FDR Drive) انشغال خبراء الأمن في المنظمة.

٧ - وأشار إلى أنه هو ووكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن وجّها في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ رسالة إلى الممثل الدائم للبلد المضيف لدى الأمم المتحدة طلبا فيها أن تتخذ المدينة المضيفة إجراءات لحماية مقر الأمم المتحدة بإغلاق مخرج الشارع ٤٢ أمام جميع المركبات غير المرخَّص لها. وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، تلقّت الأمانة العامة ردًّا مفاده أنه لا يمكن إغلاق المخرج أو نقله. وستواصل الأمانة العامة التحاور مع سلطات المدينة المضيفة وسلطات البلد المضيف بهدف تعزيز الأمن على امتداد محيط المجمّع المحاذي للشارع ٤٢.

٨ - وتلبية لطلب الجمعية العامة، عرض الأمين العام خيارات بديلة لنقل الوظائف المضطلع بها في مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي. وتمثّل أحد الخيارات في استخدام الحيز المتاح في الطابق الرابع من مبنى المؤتمرات لإقامة كافيتريا بالإضافة إلى مقصف إضافي في مجمع المقر لشراء المأكولات والمشروبات لتناولها خارج المقصف. وتبلغ الكلفة التقديرية لهذا الحل الذي يتضمن حزأين ٤ ملايين دولار. ويُحتمل نقل الوظائف المضطلع بها في المكتبة إلى الطابقين الثاني والثالث من الطوابق السفلية. وتُقدَّر تكاليف نقل تلك الوظائف وما تبقى من وظائف في مبنى الملحق الجنوبي بمبلغ يتراوح بين ١٧,٦ مليون دولار و ٢٠,٩ مليون دولار. ولكن ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر لا تتضمن أي اعتمادات لهذه الأشغال، ولذلك إذا قررت الجمعية العامة تنفيذ أي من تلك الخيارات فسيتعين تحديد مصدر تمويلها.

٩ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، زادت التكلفة المتوقعة لإنجاز مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر بمبلغ ٠٠٠ ٢٢٣ مليون دولار فوصلت إلى ٢١٤,٩ ٢ مليون دولار بسبب الزيادة في التبرعات ذلك لأن المشاركة في برنامج التبرعات تؤدي في الغالب إلى زيادة في نطاق المشروع. ويُقارَن هذا المبلغ بتكلفة الإنجاز المتوقعة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٣ والتي بلغت ٢١٤,٧ ٢ مليون دولار.

١٠ - وكانت تكلفة المشروع تموّل من الاعتمادات من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١ ثم من التبرعات ورصيد إيرادات الفوائد والصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول، ليصل مجموعها إلى ٢,١٥ بليون دولار، وقد خُصِّص هذا المبلغ بالكامل لأشغال التجديد الجارية. ويعكس الجزء غير المموَّل من المشروع البالغ ٦٥ مليون دولار تكلفة تجديد مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي، اللذين لا يزالان ضمن نطاق المشروع. إلا أنه لأسباب أمنية لم يعد من المجدي تجديد هذين المبنيين كما كان مقررا في الأصل.

١١ - ووجّه وكيل الأمين العام الشكر إلى الدول الأعضاء على المساهمات التي قدمتها في أوانها، وأشار إلى أنه قد تم تسديد ٩٩ في المائة من الأنصبة المقررة وأن القيمة الإجمالية للأنصبة المقررة غير المسددة تبلغ الآن ٠٠٠ ٨٠٠ دولار، وأكد أنه ينبغي تسديد هذه الأنصبة المقررة بالكامل. وأوضح أنه في حالة موافقة الجمعية العامة على مقترح الأمين العام بمواصلة تعليق تجديد مبنيي المكتبة والملحق الجنوبي،

فسيكتمل هذا المشروع في حدود التكلفة المتوقعة دون التماس أنصبة إضافية.

١٢ - وفي سياق عرض تقرير الأمين العام المستكمل عن النفقات النهائية المتكبَّدة لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ (A/68/352/Add.3)، أوضح وكيل الأمين العام أنه رغم عدم إدراج التكاليف المرتبطة بالمشروع في النطاق الأصلي للمخطط العام لتجديد مباني المقر الذي اعتمدته الجمعية العامة، فهذه التكاليف ذات أهمية حاسمة لتنفيذ المشروع. وأوضح أن الأمين العام قد عرض على الجمعية العامة تفاصيل عن النفقات المتكبَّدة في إطار التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي كل سنة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣. وقد وافقت الجمعية العامة على هذه النفقات، وحمّلت التكاليف المرتبطة بالمشروع على صندوق المخطط العام لتجديد مباني المقر وطلبت في الوقت نفسه إلى الأمين العام أن يبذل قصارى جهده لاستيعاب تلك التكاليف في حدود ميزانية المشروع.

١٣ - وفي عام ٢٠١١، عندما أصبحت الميزانية المعتمدة للمشروع غير كافية لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع، قررت الجمعية العامة، بناء على طلب الأمين العام، أن تأذن له بالدخول في التزامات تصل إلى ١٣٥ مليون دولار لمواصلة الأنشطة المضطلَع بها في إطار مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك التكاليف المرتبطة به. وفي عام ٢٠١٢، أذنت الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات إضافية تصل إلى ١٦٧,٨ مليون دولار. ومن مجموع هذين المبلغين، تم استخدام مبلغ قدره ١٥٥,٣ مليون دولار للإنفاق على التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي. وقد بذلت الأمانة العامة قصارى جهدها لاحتواء النفقات على التكاليف المرتبطة بالمشروع ولكنه و لم يعد من الممكن استيعاب هذا المبلغ.

١٤ - وفيما يتعلق بحالة السيولة النقدية اللازمة للمشروع، صرف مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر مبلغا قدره ١٦٨,٥ مليون دولار على مدى الشهور الثمانية الأخيرة. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، كان الرصيد النقدي في حدود ٢١٤ مليون دولار. وكانت النفقات النقدية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أقل مما كان متوقعا نظرا إلى أن الأشغال الخارجية تأثرت بسوء الأحوال الجوية. ومع ذلك تتقدم أعمال التجديد في مبنى الجمعية العامة بخطى حثيثة. وبالتوازي مع تقدم أعمال البناء يرتقب أن تسجّل النفقات النقدية الشهرية ارتفاعا كبيرا خلال الأشهر المقبلة. غير أن الرصيد النقدي لم يكن كافيا لتسديد جميع الالتزامات المتبقية، وسيُستنفَد بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤، إذا لم يُتخذ قرار بشأن تمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع للتخفيف من العبء الذي يتحمله صندوق المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويجب الإبقاء على مستوى معقول من النقدية اللازمة للتشغيل لتأمين إكمال مبنى الجمعية العامة وبقية المشروع.

١٥ - و لم يعد من الممكن استيعاب التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي في حدود الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر دون المجازفة بإكمال المشروع. وقد أشار الأمين العام إلى خيارات التمويل الممكنة ويجب اتخاذ قرار نهائي بشأنها قبل نهاية الجزء الأول من الدورة المستأنفة. وإذا لم يحدث ذلك، فقد تعجز الأمانة العامة عن إنهاء مبنى الجمعية العامة. وقد طُلب من الجمعية العامة اتخاذ الإجراءات المبينة في الفقرة ٤٢ من التقرير المستكمل عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/68/352/Add.2).

١٦- **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في سياق تقديم تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/68/797)، إن اللجنة الاستشارية لاحظت بقلق إرجاء الموعد المتوقع لإنهاء مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر من أواخر ٢٠١٤ إلى أواخر ٢٠١٥. وأوضح أن التأخير يُعزى إلى تأخر الأشغال في المدخلين الواقعين عند الشارعين ٤٢ و٤٨، حيث لم تبدأ الأشغال بعدُ وهي ستستغرق نحو ١٨ شهرا لتكتمل ولكنها تتوقف على موافقة المدينة المضيفة على التراخيص. ونظرا إلى أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر سيغلق أبوابه في منتصف سنة ٢٠١٥، فسيثير التأخير عددا من المشاكل من بينها إدارة الأنشطة المتبقية من المشروع بعد منتصف سنة ٢٠١٥ والمساءلة عن إدارة المشروع.

١٧ - ولذلك أوصت اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن خططه المتعلقة بإدارة الأشغال المتأخرة في المدخلين الواقعين عند الشارعين ٤٢ و ٤٨ وبالإشراف على هذه الأشغال، بما في ذلك إمكانية تقليص مدة الأشغال المقررة إلى أقل من ١٨ شهرا، وأن يؤكد المواعيد المحددة لإغلاق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في التقرير المرحلي السنوي الثاني عشر عن تنفيذ مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر.

١٨ - وأوضح أنه في ما يتعلق بالتكاليف المترتبة بالمشروع ومركز البيانات الثانوي، نقّح الأمينُ العام النفقاتِ النهائية المتوقعة للتكاليف المرتبطة بالمشروع للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ فحددها بمبلغ ٣٠٠ ٢٥٣ ١٤٠ دولار في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٣٠٠ ١٥٥ ١ دولار مقارنة بالمبلغ الذي أُبلغت به الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والستين. ومن أصل النفقاتِ النهائية المتوقعة، نُقل اعتماد قدره ٥٠٠ ١٧٩ دولار من سنة ٢٠١٣ إلى سنة ٢٠١٤ لأنشطة تسليم المهام المتأخرة في مكتب خدمات الدعم المركزية بسبب إعصار ساندي. ونظرا إلى أن الأمين العام لم يقدم أي مقترحات تمويل ملموسة في هذا الصدد، سعت اللجنة الاستشارية إلى معرفة آراء الأمين العام بشأن الخيارات المحددة والمثلى لتمويل التكاليف التراكمية، على النحو المبين في الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة الاستشارية.

١٩ - ومن المتوقّع استخدام الرصيد النقدي المتاح لمشروع لمخطط العام لتجديد مباني المقر بالكامل بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأقرت اللجنة الاستشارية بأنه سيتعين تمويل النفقات الناجمة عن التكاليف المرتبطة بالمشروع. ولذلك أوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة تخصيص مبلغ، بالاستناد إلى أحدث المعلومات المتاحة التي يزودها بها الأمين العام، لتمويل التكاليف التراكمية المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي قبل استنفاد أموال المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢٠ - وزُودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بمعلومات محدَّثة عن رصيد صندوق رأس المال المتداول في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ورصيد الحساب الخاص في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وقد وردت هذه المعلومات في المرفق الثالث لتقريرها. ولاحظت اللجنة الاستشارية أنه، إذا خُصِّص اعتماد لتمويل التكاليف التراكمية المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي في إطار مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر دون الحصول على أنصبة فورية، فإن استخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص، كآلية لسد ثغرة النقص في السيولة النقدية، سيتطلب موافقة الجمعية العامة بصفة استثنائية.

٢١ - وفي سياق الإشارة إلى تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي، قال السيد رويز ماسيو إن الأمين العام، بتقديمه الخيارات البديلة الإضافية كحلول مؤقتة، لم يلبِ طلب الجمعية العامة. ولذلك فإن اللجنة الاستشارية ليست في وضع يسمح لها بأن توصي بموافقة الجمعية العامة على الخيارات البديلة الإضافية التي اقترحها الأمين العام بوصفها حلولا مؤقتة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات جديدة.

٢٢ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لا توجد خطة لهدم مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي. وطلبت اللجنة تزويدها بمعلومات عن الخطط المتعلقة بمواصلة استخدام المبنيين والوظائف المتبقية التي يمكن مواصلة أدائها فيهما بصورة دائمة، وعن التقييم الذي أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن لتحديد الفترة التي يمكن خلالها أن يستمر المبنيان في إيواء الموظفين والتدابير التي يمكن اتخاذها لرفع درجة الأمان بهما.

٢٣ - ولاحظت اللجنة الاستشارية من تقرير الأمين العام أن الأمانة العامة وجّهت في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ رسالة إلى الممثل الدائم للبلد المضيف، تطلب فيها أن تتخذ المدينة المضيفة إجراءات لحماية مقر الأمم المتحدة بإغلاق مخرج الشارع ٤٢ المؤدي إلى طريق فرانكلين ديلانو روزفلت أمام جميع المركبات غير المرخص لها. وأُبلِغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة قد استلمت في وقت لاحق رسالة موجَّهة من البعثة الدائمة للبلد المضيف تؤكد فيها أنه لا يمكن إغلاق المخرج أو نقله.

٢٤ - وظل تجديد مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي معلَّقا. وأعربت اللجنة الاستشارية عن أسفها لأنه من المستبعَد إنجاز النطاق الأصلي لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر في حدود الميزانية التي اعتمدتها الجمعية العامة لتجديد المبنيين وفق الجدول الزمني للمشروع، مما سيؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية لتنفيذ نفس المهام ما إن يتم تحديد خيارات مقبولة. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل إغلاق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بالتزامن مع إنهاء الأنشطة المتبقية للمشروع وبعدم تمديد فترة عمل المكتب للقيام بمهام التخطيط والإدارة المتعلقة بمبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي. وبدلا من ذلك، ينبغي نقل تلك المهام إلى مكتب خدمات الدعم المركزية التابع لإدارة الشؤون الإدارية.

٢٥ - **السيدة ريوس ركوينا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت، متكلمة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تؤكد دوماً أنه يجب إكمال المخطط العام لتجديد مباني المقر في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المعتمدة، دون تغيير النطاق الأصلي للمشروع أو الانتقاص من جودته؛ ولكن يجب أن تتخذ الجمعية العامة قرارا نهائيا بشأن تمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف المركز الثانوي للبيانات في الجزء الأول من دورتها المستأنفة لكي يتسنى إكمال المشروع في المواعيد المحددة، ولا سيما ليكون مبنى الجمعية العامة جاهزا في الوقت المناسب لإجراء المناقشة العامة أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وأفادت السيدة ريوس ركوينا بأن المجموعة تقر بأنه لم يعد ممكنا الامتثال لطلبات الجمعية العامة السابقة باستيعاب التكاليف المرتبطة بالمشروع في حدود الميزانية المعتمدة، ولذلك تؤيد المجموعة تخصيص اعتمادات فورا وتقسيمها على شكل أنصبة مقررة لتغطية تلك النفقات.

٢٦ - ورغم العديد من الإنجازات التي تحققت حتى الآن، لا تزال هناك مشاكل كبيرة تقترن مع بلوغ المشروع مرحلته النهائية، ولا سيما تلك المتعلقة بتجديد مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي. وإذ تشير المجموعة إلى أن الجمعية العامة

لم تحصل على رد ملائم على طلبها بأن يقدم الأمين العام خيارات لنقل الوظائف الموجودة حاليا في مبنى الملحق الجنوبي ومبنى المكتبة التي هي مستقلة عن احتياجات المقر الطويلة الأجل من أماكن العمل، أعربت المجموعة عن بالغ قلقها لأن الأمانة العامة لم تقدم بدائل عمليّة تكفل إنجاز المشروع بالكامل، وأكدت أنها لا يمكن أن تقبل بأن تكون الحلول المتصلة بجوانب هامة من المخطط العام لتجديد مباني المقر متوقّفة على موضوع مستقل معروض على اللجنة. ولن تعتبر المجموعة أن المشروع قد اكتمل إلا بعد تجديد مبنيي الملحق الجنوبي والمكتبة.

٢٧ - وفي سياق الإشارة إلى الدور الخاص الذي تؤديه حكومة البلد المضيف فيما يتعلق بالدعم المقدم إلى مقر الأمم المتحدة، وإلى ممارسات حكومات البلدان المضيفة فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى مقار الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة الواقعة في أراضيها، وإلى ما تجنيه البلدان المضيفة من فوائد، بما فيها الفوائد الاقتصادية، من وجود الأمم المتحدة، أعربت المجموعة عن قلقها من التأخير في مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر الناتج عن تأخر المدينة المضيفة في إصدار الرخص اللازمة للقيام بأشغال التجديد في المدخلين الواقعين على الشارعين ٤٢ و ٤٨ المؤديين إلى ممر الخدمات. وأوضحت أنه ينبغي للأمانة العامة أن تواصل التحاور مع البلد المضيف من أجل التوصل إلى حل مقبول بشأن مسألة المخرج المؤدي إلى الشارع ٤٢.

٢٨ - ويجب الحفاظ على التكامل المعماري لمجمع الأمم المتحدة؛ ولذلك، رحبت المجموعة بالأنباء التي مفادها بأنه من المقرر هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت في عام ٢٠١٥، وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل هدم المبنى وإزالته في الوقت المناسب. وقد صُمِّم المخطط العام لتجديد مباني المقر كمشروع لتجديد وتحديث الهيكل المعماري لمقر الأمم المتحدة والحفاظ عليه. ولذلك، ينبغي بذل ما أمكن من جهود لتحقيق تلك الأهداف بالكامل، بالصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة.

٢٩ - وأخيرا، أعربت المجموعة عن بالغ قلقها من اللامبالاة التي أبدتها الأمانة العامة إزاء مسألة نقل مكتب مجموعة الـ ٧٧ والصين بصورة دائمة إلى مبنى الأمانة العامة. ورغم تجديد المبنى وإعادة شغله، لم يُعرَض على المجموعة حتى الآن أي اقتراح ملموس لتزويدها بحيز مكتبي دائم، مصمَّم وفقا للاحتياجات الخاصة بها، وفي موقع مناسب، وله مساحة تعادل مساحة الحيز المخصص للمجموعة قبل انطلاق أشغال المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأعربت المجموعة عن أسفها لعدم التزام الأمانة العامة بإيجاد حل عاجل ومقبول؛ وستسعى المجموعة إلى تسوية هذه المسألة عن طريق تكليف واضح صادر عن الجمعية العامة.

٣٠ - **السيد فان دن أكر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدث أيضا باسم البلدين المرشحين للانضمام للاتحاد الأوروبي وهما الجبل الأسود وصربيا؛ وبلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا، وأعرب عن قلقه من أن المواعيد المتوقعة لإنهاء أشغال مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر قد أرجئت بسنة كاملة. وأكد أنه ينبغي أن يقدّم الأمين العام تفسيرا للتأخير في القيام بالأشغال في مدخلي الشارع ٤٢ والشارع ٤٨ وأن يبلغ عن خططه المتعلقة بإكمال الأشغال بما في ذلك عن إمكانية تقليص مدة الأشغال المقررة إلى أقل من ١٨ شهرا. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتضمن التقرير المرحلي السنوي الثاني عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر المزيد من المعلومات بشأن تأخر أنشطة تسليم المهام في مكتب خدمات الدعم المركزية.

٣١ - وأفاد بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشعر بالانشغال باستمرار بسبب تجاوز التكاليف المحدّدة للمشروع، التي بلغت حوالي ٢٦ في المائة من الميزانية المعتمدة وقدرها ١,٨٧٦ بليون دولار، وهي تشمل مبلغا قدره ١٥٥ مليون دولار للتكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي، وأكد ضرورة ضمان الإدارة المالية الصارمة لأي مشروع بناء ضخم. وكانت الدول الأعضاء قد وافقت بالفعل على بذل مجهود مالي كبير عندما وافقت على استخدام الفوائد المتراكمة في صندوق رأس المال المتداول. وبما أن المشروع يمر الآن بمنعطف حاسم، إذ أنه من المتوقّع استخدام الرصيد النقدي بالكامل بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤، أوضح أن وفده يتطلع إلى مناقشة استمرارية المشروع وإتمامه في المواعيد المحددة، وللاطلاع على كل التفاصيل عن النفقات، بما فيها النفقات المتصلة بغلق الحسابات، قبل أن تتخذ اللجنة أي قرارات نهائية بشأن التمويل.

٣٢ - وفيما يتعلق بمبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي، قال إنه يشاطر رأي اللجنة الاستشارية بأنه لم يُعرض على الجمعية العامة بعدُ خيارات بديلة عمليّة لنقل الوظائف الموجودة حاليا في هذين المبنيين التي هي مستقلة عن احتياجات المقر الطويلة الأجل من أماكن العمل، لأنه أصبح واضحا الآن أن المخطط الأولي لم يعد ممكنًا. وأكد أنه ينبغي توضيح أساليب تمويل هذه الخيارات. كما ينبغي إغلاق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بالتزامن مع إنهاء الأنشطة المتبقية للمشروع؛ ولا ينبغي تمديد عملياته لتشمل التخطيط لإيجاد حلول مستقبلية لهذين المكتبين ولإدارة هذه الحلول.

٣٣ - ويتفق معظم أعضاء اللجنة على أن الأمانة العامة ينبغي أن تقدّم، على سبيل الأولوية، بيانا واضحا للدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر. وينبغي التدقيق في تفاصيل جميع مشاريع البناء الكبرى قبل اتخاذ قرارات بشأنها أو قبل الشروع في مرحلة هامة من مشروع ما. واسترسل قائلا إن إنشاء هيكل إداري متين وآليات للرقابة من أجل زيادة المساءلة من الشروط الأساسية في هذا الصدد. وينبغي الاسترشاد بالدروس المستفادة عند التخطيط لمشاريع البناء المستقبلية الواسعة النطاق وعند تنفيذها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمسائل من قبيل مستويات شغل المكاتب قبل عمليات التجديد وبعدها، وترتيبات العمل المرنة، والمسائل المتصلة بالمكاتب المؤقتة، وتخصيص اعتمادات للتكاليف المرتبطة بالمشروع المحتمَلة.

٣٤ - **السيد أونو** (اليابان): أعرب عن استيائه من التأخير في إصدار الوثائق المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، ولذلك لم يكن أمام اللجنة وقت كاف للنظر في المسألة قبل الموعد المقرر لانتهاء الجزء الأول من الدورة المستأنفة. وأشار بشكل خاص إلى أنه كان من المقرَّر تقديم الدراسة بشأن الاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٣٤ قبل يومين فقط من نهاية الجزء الأول من الدورة المستأنفة، ولذلك كان من المستحيل أن تنهي اللجنة النظر في كيفية التصرف مع مسألة مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي. ومع أن الأمين العام قدّم خيارات بديلة إضافية مؤقتة لإيواء الوظائف الموجودة في مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي التي هي مستقلة عن احتياجات المقر الطويلة الأجل من أماكن العمل، فينبغي بحث هذه الخيارات في إطار مقترحات الأمين العام بشأن الاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل.

٣٥ - وبينما رحّب بالتقدم المحرز في المشروع منذ آخر إحاطة تلقتها اللجنة وبالأنباء التي أفادت بأن تجديد مبنى

الجمعية العامة سيكتمل في الموعد المحدَّد وبأنه من المتوقع أن يكتمل في الوقت المناسب لإجراء المناقشة العامة في عام ٢٠١٤، قال إنه سيتعين على اللجنة الآن أن تتطرق إلى الجزء غير الممولَّ من المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويجب أن تتوصل اللجنة إلى قرار أثناء الجزء الأول من الدورة المستأنفة بشأن المسألة العاجلة المتعلقة بالسيولة النقدية، ولكن ينبغي أن تتوصل الوفود أيضا إلى توافق في الآراء بشأن تمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكاليف مركز البيانات الثانوي. وفي هذا الصدد، أوضح أنه من الضروري أن يبذل الأمين العام قصارى جهده من أجل احتواء واستيعاب التكاليف.

٣٦ - **السيد كيم جيهون** (جمهورية كوريا): قال إن معرفة أن المخطط العام لتجديد مباني المقر قد بلغ الآن مراحله النهائية، وأن الجمعية العامة ستتمكّن من عقد اجتماعاتها في قاعة الجمعية العامة الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ تبعث على التفاؤل ولكنه أشار إلى أن المشروع قد تعطّل بسبب التأخيرات وتجاوز التكاليف المحددة. وأفاد بأنه إذا لم يوجد حل لهذه المسائل، فسيزداد العبء الذي تتحمله الدول الأعضاء وستختلّ حتما قدرة المنظمة على أداء مهامها بشكل ملائم. ولهذا يجب إجراء مداولات جادة ومتأنية بشأن تمويل المخطط ومستقبله. ويجب إيجاد آلية مؤقتة لتوفير السيولة النقدية على وجه السرعة لتغطية النقص في حسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر. وذكّر بأن الدول الأعضاء قد طلبت مرارا وتكرارا من الأمانة العامة أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق وفورات ولتحديد المبلغ النهائي بسرعة. وأكد أن المساءلة أصبحت مهمة أكثر من أي وقت مضى، ويجب على الدول الأعضاء أن تتعاون لإيجاد حلول أفضل لتلك المشاكل المالية.

٣٧ - وثمة حاجة أيضا إلى توجيه الجمعية العامة بشأن مسألة مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي. وفيما يتعلق بالخيارات التي عرضها الأمين العام، أوضح أن وفده سيتأكد من أن جميع الخيارات الممكنة قد خضعت لفحص دقيق. واستطرد قائلا إنه نظرا للصعوبات المالية التي يواجهها العالم ومن أجل ضمان استمرارية المنظمة، يُعتبر الانضباطُ المالي أهمَّ عامل.

٣٨ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه رغم إحراز تقدم كبير في المخطط العام لتجديد مباني المقر، فلا تزال تفصلنا أكثر من سنة على إكمال المشروع، وهناك نقص في الحسابات قدره ١٥٦ مليون دولار. وأكد أن لهذا النقص تاريخ طويل، ولكن التحدي يكمن الآن في توفير التمويل اللازم للسماح بمواصلة المشروع دون انقطاع. وإذا تعذّر إيجاد حل، فهناك احتمال حقيقي أن لا تكون قاعة الجمعية العامة جاهزة لافتتاح الدورة التاسعة والستين للجمعية. وأوضح أن طلب الحصول على أموال إضافية من الدول الأعضاء لتغطية نفقات لم تكن متوقَّعة في البداية تزامَنَ مع فترة تواجه فيها العديد من الحكومات الوطنية، بما في ذلك حكومته، ضغوطا مالية هائلة وأصبحت تتدرب على تحقيق إنجازات أكبر بموارد أقل وعلى مساءلة المديرين على ذلك.

٣٩ - ومع أن وفد بلده يود إكمال المخطط العام لتجديد مباني المقر بأسرع ما يمكن، وأنه قام بدوره لضمان إنجاز المشروع في المواعيد المحددة، وفي حدود الميزانية والموارد اللازمة، فلا يمكنه الموافقة على دفع أنصبة إضافية. وأكد أنه يجب على اللجنة أن تجد سُبلا مبتكرة لتمويل الأشغال كما فعلت في الماضي لحل هذه المعضلة. ويمكن اتخاذ خطوات لتقليص النقص في التمويل وتوفير السيولة النقدية اللازمة.

٤٠ - وأولا، ينبغي أن يبذل الأمين العام قصارى جهده لتحقيق أي وفورات ممكنة، ولا سيما بالنظر في كل عقد من العقود المعلّقة والمطالبات المحتملة من المورِّدين لتحقيق وفورات، وبالبحث عن أي وفورات متبقية بفضل عمليات الهندسة القيمية يمكن تحقيقها دون الانتقاص من جودة المشروع. وثانيا، ينبغي أن تلتمس الأمانة العامة مساعدات مالية وتبرعات من الدول الأعضاء. وأشار إلى المشروع الذي تبلغ كلفته بليوني دولار حصل على تبرعات لا تتجاوز قيمتها ١١٤ مليون دولار ساهمت حكومته بمبلغ ١٠٠ مليون دولار منها من أجل التعزيزات الأمنية اللازمة. وأوضح أنه غير مقتنع بأنه جميع مصادر التمويل البديلة المحتملة قد استُنفِدت.

٤١ - ومع ذلك، فمن المستبعد أن يتمكّن الأمين العام من جمع مبلغ ١٥٦ مليون دولار كله من الوفورات والتبرعات، ولا سيما في المرحلة النهائية من المشروع. ولذلك يجب أن تكون اللجنة عمليّة وأن تدرس المقترحات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في إطار الجهود المبذولة لإيجاد حل مبتكر لتلبية الاحتياجات المتبقية من السيولة النقدية. ويجب أن يتفادى أي حلٍّ إلقاء أعباء لا مبرر لها على الدول الأعضاء، ويجب أن يراعي دوراتها المالية، كما يجب أن يمكّن الأمين العام من إكمال المشروع في الوقت المحدد.

٤٢ - أما بالنسبة لمبنيي المكتبة والملحق الجنوبي، وعقب التأكُّد من أنه لا يمكن إغلاق المخرج المؤدي إلى الشارع ٤٢ أو نقله وأنه لا يمكن تعزيز هيكلي المبنيين لاستيفاء المعايير الأمنية للأمم المتحدة، فيجب إيجاد حل آخر. وقدّم الأمين العام اقتراحا مكلِفا بتغيير مكان المكتبة والكافتيريا، ولكن ينبغي التفكير في خيارات أخرى قبل اتخاذ أي قرار. ولهذا ينبغي أن تُعرَض على الجمعية العامة المزيد من الخيارات الملموسة والممكنة على وجه السرعة. ونظرا إلى أهمية توقيت إكمال المشروع، فيجب على اللجنة إيجاد حل سريع وبكلفة معقولة ومسؤول من ناحية المالية تفاديا للمجازفة بالعمل الهام الذي تقوم به المنظمة.

٤٣ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن تقريرَي الأمين العام بشأن المعلومات المحدثة عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر وبشأن الاحتياجات الطويلة الأجل من أماكن العمل في المقر الأمم قُدِّما قبل الموعد النهائي للجزء الأول من الدورة المستأنفة. ومع ذلك ستواصل الأمانة العامة بذل كل ما في وسعها لمعالجة مشكلة التأخر في إصدار الوثائق لأنّ ذلك يعرقل عمل اللجنة.

٤٤ - وأوضح أن الأمانة العامة واثقة من أن الأشغال الجارية حاليا في مبنى الجمعية العامة، وفي الطوابق السفلية ستكتمل في الوقت المحدد. ولكن بما أنه ليس هناك أي مؤشر على تاريخ الحصول على رخص العمل للقيام بأشغال التجديد في مدخلي الشارع ٤٢ والشارع ٤٨، فيستحيل تحديد تاريخ نهائي لإنجاز ذلك الجزء من المشروع. وأكد أن الأمانة العامة ستواصل العمل مع الحكومة المضيفة للتعجيل بإصدار الرخص اللازمة.

٤٥ - أما في ما يتعلق بمسألة الحيز المكتبي اللازم لأمانة مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأوضح أنها من بين أولويات الأمانة العامة وأنها تسعى إلى إيجاد حل لها مع رئيس المجموعة وأمينها التنفيذي. وأفاد بأن الأمانة العامة ملتزمة بإيجاد تسوية مقبولة وبتزويد المجموعة بمكاتب مماثلة لتلك التي كانت تشغلها قبل انطلاق أشغال المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٤٦ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن اللجنة الاستشارية موافقة على تعليقات الدول الأعضاء المتعلقة بالتأخر في إصدار

الوثائق. وأوضح أنه لكي تُعدَّ اللجنة الاستشارية تقاريرها بسرعة يجب أن تحصل على تقارير الأمانة العامة بسرعة وكذلك على الردود على أي أسئلة يطرحها أعضاء اللجنة الاستشارية أثناء مداولاتهم. وفي بعض الأحيان، تجد الأمانة العامة صعوبة في تقديم هذه الإجابات في الوقت المناسب. وأفاد بأنه يجري النظر حاليا في إمكانية تعديل مواعيد نظر اللجنة الاستشارية في البنود بغية التخفيف من ضغط الوقت.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٢٠.